



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

٢٠ كانون أول (ديسمبر) ٢٠١٧ نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

■ الملك سلمان يقر أضخم ميزانية في تاريخ السعودية

التي تشارك فيها الصناديق التنموية وصندوق الاستثمارات العامة في الإنفاق الرأسمالي والاستثماري بما يزيد على حجم الإنفاق الرأسمالي من الموازنة في السنوات السابقة، إضافة إلى استمرار الحكومة في الإنفاق الرأسمالي وزيادته بنسبة 13 في المئة".



أقرّ العاهل السعودي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، موازنة سنة 2018 كأكبر موازنة للإنفاق في تاريخ المملكة بأسعار نفطية متدنية، عند 978 بليون ريال، وذلك خلال جلسة استثنائية لمجلس الوزراء.

وأشار الملك السعودي خلال كلمة له في المناسبة إلى أنه "تم إطلاق 12 برنامجاً لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 في تنويع القاعدة الاقتصادية، وتمكين القطاع الخاص من القيام بدور أكبر مع المحافظة على كفاءة الإنفاق"، لافتاً إلى أنه "تم خفض عجز الموازنة خلال العام المالي الحالي، بنسبة تجاوزت 25 في المئة، مقارنة بالعام المالي الماضي، وذلك على الرغم من ارتفاع الإنفاق". وأكد أنّ "البرامج الحكومية نجحت في تقليص الاعتماد على النفط، ليصل إلى نسبة 50 في المئة تقريباً"، مشيراً إلى أنها "المرّة الأولى

■ الإمارات تتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي 3.7% في 2018

الابتكار والتنمية وريادة الأعمال والتجارة والسياحة والاستثمار والبنية التحتية والإلكترونية".

وأشار إلى أنّ "تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2016 بلغت 9 بلايين درهم (2.4 بليون دولار)، بنمو 2.3 في المئة مقارنة بعام 2015، فيما بلغت التجارة الخارجية غير النفطية نحو 1.56 تريليون درهم، بنمو 1 في المئة، و401 بليون درهم خلال الربع الأول من العام الحالي، بنمو 3.2 في المئة مقارنة مع العام الماضي".

توقعت وزارة الاقتصاد الإماراتية نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 3.1 في المئة مع نهاية العام الحالي، و3.7 في المئة خلال العام 2018 المقبل.

وأكد وزير الاقتصاد الإماراتي سلطان المنصوري، أنّ "الإمارات حافظت على مركزها المرموق كثاني أكبر اقتصاد عربي وأحد أهم المقاصد الإقليمية والعالمية للتجارة والاستثمار"، لافتاً إلى أنّ "اقتصاد الإمارات تمكن من التعامل مع المتغيرات على أسس الانفتاح والاستدامة والتنوع وتعزيز الطاقات البشرية"، موضحاً أنّ "مؤشرات وتقارير عالمية تؤكد التنافسية العالية للإمارات في مجالات



■ البطالة في الأردن تقفز إلى 18.5 في المئة



نحو 200 ألف فرصة عمل للاجئين السوريين خلال السنوات المقبلة، لكنها ربطت ذلك بالحصول على منح مالية من الدول الأجنبية. وكان البنك الدولي قد حذر من تدهور الثقة بين الشباب والحكومة في الأردن، بسبب عدم توفر فرص العمل وتدني نوعية الخدمات.

قفزت معدلات البطالة في الأردن لتصل إلى 18.5 في المئة خلال الربع الثالث من العام الجاري، مقارنة مع 15.8 في المئة بمقارنة سنوية.

ووفقاً إلى دائرة الإحصاءات العامة الأردنية بلغ معدل البطالة في صفوف الذكور 15.4 في المئة، مقابل 30 في المئة للإناث، في الربع الثالث من العام الجاري، في حين بلغت نسبة البطالة في صفوف حملة الشهادات الجامعية نحو 23.2 في المئة. مع الإشارة إلى أن معدل البطالة كان قد بلغ 15 في المئة نهاية العام الماضي، مقارنة مع 13 في المئة في العام الذي سبقه.

ويعاني الأردن، الذي يستورد أكثر من 90 في المئة من حاجاته من الطاقة من الخارج، ظروفًا اقتصادية صعبة وديونًا، كما أنه تأثر كثيرا بالأزميتين المستمرتين في كل من العراق وسوريا ولا سيما أزمة اللاجئين. وقد تعهدت الحكومة في العام 2016 المنصرم بتوفير

■ 165 مليار دولار مشاريع تنهوية كويتية في إطار خطة 2035



الكويتية. وبحسب التقرير، فإن المشاريع المزمع تنفيذها سينتج عنها طلبات وظائف تتجاوز 400 ألف وظيفة خلال السنوات الـ 10 القادمة، على أن تصل إلى 650 ألف وظيفة بحلول 2035، حيث تسعى الكويت من خلال خططها التنموية إلى تشجيع القطاع الخاص وتوفير فرص عمل للكويتيين.

كشف تقرير صادر عن المجلس الأعلى للتخطيط الكويتي، عن أن حجم الإنفاق الاستثماري للكويت على المشاريع التنموية المدرجة في خطط التنمية حتى عام 2035 بحدود 165 مليار دولار، متضمنة مشاريع بنية تحتية وإنشاء مدن سكنية، ومناطق سياحية جديدة بمفهوم متطور يحاكي الدول الأوروبية.

ووفقاً للتقرير سيبدأ العمل في المشاريع التنموية الجديدة مطلع العام المقبل 2018، وذلك ضمن خطة استراتيجية تعمل من خلالها الدولة، التي تتضمن تقسيم تنفيذ المشروعات على مراحل خلال الـ 18 عاما المقبلة، وفق جدول زمني معتمد لدى الحكومة.

وستشكل مشاريع البنية التحتية نقطة عبور تجارية للكويت نحو الخارج، بينما سيكون المركز المالي، وهو الشق الثاني في الرؤية الكويتية 2035، حيث ستعتمد في البداية على التمويل المشترك مع القطاع الخاص، ومن بينه المواطنين، الذين سيمولون ويمتلكون 50% في مشاريع استراتيجية، كما هو المنصوص عليه في القانون

■ "موديز" تتوقع فائضا هاليا في موازنة قطر



2018، التي تزيد عن تقديرات قطر في موازنتها، حيث تضع قطر سعراً منخفضاً لبرميل النفط في موازنة العام المقبل (45 دولاراً)، ما سيؤدي ذلك إلى خفض هامشي في العجز، رغم زيادة الإنفاق العام.

توقعت وكالة "موديز" العالمية، أن تحقق موازنة قطر فائضاً مالياً بقيمة 2.3 مليار ريال (نحو 631 مليون دولار)، مقارنة بتقديرات الحكومة بتسجيل عجز بقيمة 28.1 مليار ريال (7.7 مليارات دولار).

وبحسب "موديز" يمثل الفائض المتوقع 0.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لقطر، في حين من المرتقب أن ترتفع الإيرادات العامة إلى 207.3 مليارات ريال (56.8 مليار دولار) خلال العام المقبل، أي بزيادة 18 في المئة عن تقديرات الموازنة المعلنة البالغة 175.1 مليار ريال (48.1 مليار دولار).

واستندت الوكالة إلى التوقعات الإيجابية لأسعار النفط خلال

■ المؤيد يبحث سبل تنحية وتطوير العلاقات الاقتصادية البحرينية - الروسية

والاستثمار. كما تم مناقشة واستعراض عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

وأشار المؤيد إلى "الجهود الكبيرة التي تبذلها قيادتي وحكومتنا البلدين في سبيل تعزيز علاقاتهما المشتركة ورفع معدلات التبادل التجاري وتبادل الخبرات بينهما إلى المستوى المطلوب"، لافتاً إلى "إمكانات مملكة البحرين كمركز متميز وجاذب للاستثمارات العالمية خصوصاً في ظل البيئة المحفزة والتسهيلات التي تقدمها الحكومة الموقرة للمستثمرين من جميع أنحاء العالم".

بحث رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين خالد عبد الرحمن المؤيد، مع حاكم إقليم كومي بجمهورية روسيا الاتحادية جابليكوف سيرجي والوفد المرافق، سبل تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية البحرينية - الروسية المشتركة في شتى القطاعات والمجالات التجارية. وجرى خلال الاجتماع مناقشة كافة السبل والبنود الكفيلة في الدفع بالعلاقات البحرينية الروسية إلى مستويات عالية تتناسب مع الإمكانيات التي يزخر بها الجانبان، وذلك تنفيذاً لنتائج وتوصيات الزيارات الأخيرة للقيادة السياسية البحرينية إلى روسيا، والتي فتحت آفاقاً واسعة ورحبة من التعاون والشراكة بين قطاعات التجارة والأعمال



■ المركزي المغربي يتوقع نمو 4.1 في المئة



3% في 2018، وهو ما يتماشى مع توقعات الحكومة.

أبقى بنك المغرب المركزي سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير عند 2.25 في المئة، متوقعا أن يبلغ التضخم 0.7% في المتوسط هذا العام انخفاضا من 1.6 بالمئة في 2016، ثم يرتفع مجددا إلى 1.5% في المتوسط في 2018 وإلى 1.6 في المئة في 2019. وخفض المركزي توقعاته للنمو الاقتصادي هذا العام إلى 4.1 في المئة من تقدير سابق بلغ 4.3 في المئة، كذلك خفض توقعاته للنمو في 2018 إلى 3 في المئة من 3.1 في المئة، مفترضا حصول حبوب قدره سبعة ملايين طن.

ووفقا للبنك المركزي من المنتظر أن يتعافى النمو الاقتصادي إلى 3.6% في 2019، متوقعا أن يصل عجز الميزانية إلى 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي في 2017، قبل أن يتقلص قليلا إلى حوالي